الانسحاب من غزة وقيام الدولة الحرة

البروفيسور عبد الستار قاسم

أخيرا قرر شارون امتلاك شجاعة عجز عنها رؤساء وزراء إسرائيل سابقون والخروج من غزة. منذ السبعينيات وإسرائيل ترى في احتلال قطاع غزة هما كبيرا من المهم التخلص منه، وتم التعبير عن هذا على ألسنة العديد من المسؤولين الإسرائيليين مثل موشي ديان وبيرس. السبب ليس لأن القطاع مدجج بالسلاح المتطور والقادر عسكريا على إلحاق الهزيمة العسكرية بإسرائيل، ولكن لأنه كان قادرا على حرمان الجيش والمستوطنين من الأمن. أدركت إسرائيل صعوبة توفير الأمن في القطاع منذ بداية السبعينيات عندما نشطت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح في المجال الأمني، وعبر بيرس عن ألمه من الوضع عندما تمنى أن يبتلع البحر القطاع.

القطاع مزدحم بالسكان وصغير المساحة، ويبدو من شماله إلى جنوبه وكأنه مدينة واحدة. يتراوح طوله حوالي 35 كم، وعرضه حوالي 10 كم، ولا تتوفر مساحات بين التجمعات السكانية وداخلها تسمح بمناورات وتكتيكات عسكرية لجيش نظامي مريحة وناجحة. قطاع غزة ليس المسرح الملائم لحركة جيش نظامي يستعمل الدبابات والمجنزرات وحريص إلى درجة الهوس على حياة جنوده، وهو ملائم جدا لحركة خلايا وعصابات تعتمد تكتيك "اضرب واهرب". من السهل على مناضل فلسطيني أن يختفي في الحارات والأزقة ومن الصعب على جندي إسرائيلي أن يترجل. كما أن حركة الآليات العسكرية ليست يسيرة، وليس أمامها سوى الدخول في البيوت إذا أرادت التجول بحرية. أزالت إسرائيل الكثير من البيوت وفتحت الشوارع الواسعة من أجل تسهيل عملياتها العسكرية وملاحقاتها، لكن ذلك كان حلا جزئيا لم يقض على المشكلة. هذا بالطبع على عكس الضفة الغربية التي تتباعد تجمعاتها السكانية عن بعضها مما يوفر سهولة لحركة الجيش.

جنبا إلى جنب المشكلة الأمنية، تفاقمت المشكلة الاقتصادية من حيث أن إسرائيل أخذت تتكلف أموالا طائلة في حراسة المستوطنين. كان عليها أن توظف الآلاف من جيشها للحراسة، وأن تسخر آليات كثيرة للذهاب والإياب مع كل حركة لمستوطن/ة. في غزة 21 مستوطنة يقطنها حوالي 8000 مستوطن، وتقريبا بعددهم من الجنود. تكلفت الخزانة الإسرائيلية كثيرا وبقيت المشكلة الأمنية متفاقمة وذلك بسبب اشتداد المقاومة الفلسطينية.

السياسة في مواجهة الآيديولوجيا

أعلن شارون مرارا وتكرارا أن أرض إسرائيل الكبرى هي مبتغاه، وأن على إسرائيل أن تزرع الأرض مستوطنات لصنع واقع مادي يفرض نفسه على العرب والعالم. وقد شدد في حملته الانتخابية الأخيرة التي قادته إلى رئاسة الوزراء على هذه النقطة مما عزز من تحالف اليمين ومن هيبة المستوطنين وتأثيرهم في المسرح السياسي الإسرائيلي. جلس على كرسي الرئاسة وهو متحمس لإنجاز مهمته والقضاء على الانتفاضة خلال مئة يوم، لكن التطورات فاجأته وطالت الأيام. عجز شارون عن توفير الأمن واستمر بدفع الفاتورة الكبيرة التي تثقل كاهل الاقتصاد الإسرائيلي.

كان أمام شارون إما الاستمرار في هذا الاستنزاف أو الخروج من القطاع مهزوما أمنيا. يتوافق الاستمرار مع طرحه الآيديولوجي، ويتوافق الخروج مع مرارة الواقع. غلب الواقع الآيديولوجيا، واختار شارون الخروج مجازفا بذلك بصدق عقيدته الصهيونية وبتحالفه اليميني. وقد حصل بالفعل أن انشق التحالف اليميني مما اضطر شارون إلى التحالف مع خصمه حزب العمل. وبهذا يكون شارون ومن بقي معه في التحالف قد أيقنوا اهتزاز فكرة أرض إسرائيل الكبرى وأن الظروف لم تعد تسمح بالإصرار عليها.

لم يقرر شارون الخروج من غزة لأن قوى غيبية قد أقلقت منامه أو لأنه طيب القلب، ولكن لأن صمود الشعب الفلسطيني وإصرار المقاومة الفلسطينية قد جعلوا من احتلاله مكلفا جدا. وفق الأرقام، تكبد الشعب الفلسطيني خسائر كثيرة جدا في النفوس والأموال والبيوت والاعتقالات والصدمات والإعاقات، وهي تفوق بأضعاف الخسائر التي تكبدتها إسرائيل، لكن العبرة تاريخيا ليست في حجم الخسائر وإنما فيمن يتعب أولا ويدير ظهره خارجا من ميدان المعركة. ما يستطيع الشعب الفلسطيني تحمله لا تقوى إسرائيل على تحمله، وشظف العيش الذي يقبل عليه الفلسطينيون يهرب من الإسرائيليون، والموت الذي يعتبره الفلسطينيون استشهادا عبارة عن طامة كبرى لدى الإسرائيليين.

صمد الشعب الفلسطيني وبات جليا للعالم أن كل الإجراءات القمعية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية لا تنال من إرادة الصمود، وأن المقاومة تشتد ولا تخف، وفصائل المقاومة تطور المزيد من الأساليب والوسائل القتالية. لقد ذهل العالم أمام تطوير الفلسطينيين وهم تحت الاحتلال لصواريخ على الرغم من أنها بدائية في حين أن دولا عربية بقيت تستجدي السلاح من الآخرين. ارتدت كل السياسات الإسرائيلية، وبقي شعب فلسطين مصمما على التحرير. ولهذا اقتنع شارون أن دور الآيديولوجيا يجب أن يتراجع أمام الواقع.

السلطة الفلسطينية ضد الانسحاب الأحادي

كان المطلب الفلسطيني بخاصة والعربي بعامة منذ عام 1967 هو انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تم احتلالها في حرب حزيران، وكان خروجها من أي مساحة جغرافية موضع ترحيب. لكن الأمر يبدو مختلفا منذ أن أعلن شارون عن خطته للانسحاب من قطاع غزة. ثارت ثائرة السلطة بسبب هذا الإعلان واعتبرت الخطة الشارونية أمرا خارجا عن الكياسة الدولية وعن المبادرات السياسية المطروحة وعلى رأسها خريطة الطريق. لقد طالبت شارون بالتوقف عن سياساته العنجهية والتفكير بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. اعتبرت السلطة الفلسطينية الخطة تجاوزا لها ولتمثيلها للشعب الفلسطيني وامتدادا للسياسة الليكودية التي لا تعترف بالشعب الفلسطيني أو بالشراكة السياسية في البحث عن حل للقضية.

من الصعب جدا على المتتبع لتفاصيل القضية الفلسطينية ألا يستغرب موقف السلطة هذا. إسرائيل تريد أن تنسحب والسلطة تطلب التريث والانتظار وتكيل الاتهامات لشارون. لماذا؟ من الناحية المنطقية والتاريخية والوطنية لا توجد إجابة. المطلوب ببساطة هو انسحاب إسرائيل وانتهى، بالضبط كما حصل في جنوب لبنان وكما هو المطلب العربي قديما. ومن المفروض أن لا مشكلة

لدى الجانب العربي سواء تم هذا الانسحاب بقرار من شارون أو من غيره، تم فجأة أو بتمهيد، ليلا أو نهارا، عبر البحر أو البر.

يلاحظ المتتبع أن السلطة الفلسطينية لا تريد انسحابا إسرائيليا أحاديا، وإنما تريد تنسيقا لكي تقول أن الانسحاب هو أحد إنجازاتها، وأنه لولا الاتفاقيات والتقرب من الغرب لما حقق الشعب الفلسطيني مثل هذا التطور الإيجابي. هذا واضح من ناحيتين: حتى الآن لم يقل أي مسؤول في السلطة الفلسطينية أن المقاومة هي السبب في إخراج الجيش الإسرائيلي من غزة، وعلى العكس، هناك مسؤولون يقولون أن فصائل المقاومة تعرقل عملية الانسحاب بسبب عملياتها العسكرية وإطلاق الصواريخ على المستوطنات؛ أما الناحية الثانية فتتمثل في سعي السلطة الحثيث لدى مصر والولايات المتحدة من أجل إقناع إسرائيل بعدم الانسحاب بدون تنسيق مسبق.

من هاتين الناحيتين تريد السلطة أن تستأثر بالسلطة في قطاع غزة وتؤكد وحدانيتها وشرعية سلاحها. لا مانع لدى السلطة أمام مشاركة الفصائل في إدارة قطاع غزة لكن بشروطها هي والتي يقع على رأسها تحول الفصائل المسلحة إلى أحزاب سياسية تؤمن بالمسيرة السلمية التي بدأت في مدريد، والتخلي عن سلاحها مقابل تعويضات مالية تدفعها السلطة. وتقول السلطة أنها لا تسمح لأي سلاح غير شرعي بالظهور مشيرة إلى أن سلاحها وحده هو الشرعي. جدير ذكره هنا أن سلاح السلطة سلاح مرخص إسرائيليا ويعمل وفق المعايير الإسرائيلية المنصوص عليها في الاتفاقيات، في حين أن سلاح المقاومة هو السلاح الوطني.

هناك من يحاول التقليل من شأن المقاومة الفلسطينية قائلا بأنها مقاومة غير فعالة وتتلقى الكثير من الضربات مقابل ردود واهية في كثير من الأحيان. ويضيف هؤلاء بأن شارون ينسحب متآمرا للإيقاع بين الفلسطينيين وليس لأنه في مأزق عسكري. صحيح أن شارون ليس في مأزق عسكري لكنه كما كان رؤساء وزراء من قبله في مأزق أمني. قد تكون الدولة قوية جدا عسكريا وتمتلك من الوسائل القتالية التي تؤهلها للبطش بلا هوادة، لكنها تبقى غير قادرة على توفير الأمن لأن كل قدراتها العسكرية لن تمنع عنها المفاجآت التي ينفذها الطرف الآخر. قتل شارون وسفك الدماء وهدم البيوت وخرب المزارع واعتقل وبث الرعب لكنه لا يستطيع أن ينام بهدوء.

من المعروف تاريخيا أن خسائر الطرف المقاوم للاستعمار أو الاحتلال أكثر بكثير من خسائر القوة المعتدية وذلك بسبب عدم توفر السلاح والتدريب واعتماد الأساليب والوسائل البدائية في القتال. لكن النهاية تشهد عادة هزيمة القوي عسكريا أمام المصمم على النصر. فعندما يتحدث محلل عن أن المقاومة الفلسطينية لا جدوى منها لأن إسرائيل تقتل وتهدم وتحترق الشيء الكثير مقابل صواريخ لا تصيب الهدف إنما يشيح بوجهه عن الاعتيادية التاريخية ويحاول استغلال الخسائر من أجل الاستهانة بالمقاومة وإنهاء وجودها. وكما أشرت سابقا، تستطيع المقاومة الفلسطينية أن تنجز نوعا من توازن الرعب على الرغم من أن التوازن العسكري مختل جدا لصالح إسرائيل.

أما التبرير بأن الانسحاب الشاروني يهدف إلى الإيقاع بين الفلسطينيين فيشكل إدانة قوية وغبية للشعب الفلسطيني. هذا التبرير يعني بأنه إذا زال الاحتلال فإن الشعب الفلسطيني سيغرق في حرب أهلية تكون السلطة الفلسطينية والحركة الإسلامية بطليها البارزين. أي أن وجود الاحتلال

هو الذي يمنع الاقتتال الداخلي وعليه أن يتريث قبل الانسحاب ليتمكن الفلسطينيون بمساعدة المصريين على ترتيب أمورهم. طبعا من السهل القول أنه إذا كان الشعب الفلسطيني على هذه الدرجة من الغباء فإن بقاء الاحتلال يعتبر نعمة، ومن المفروض أن يكون بقاؤه مطلبا.

في هذه المقولة استغباء واضح للعربي. قطاع غزة في أغلبه الآن تحت إدارة السلطة الفلسطينية وليس تحت إدارة الاحتلال. الاحتلال موجود في حوالي 40% من مساحة القطاع، وهي المساحة الخالية تقريبا من السكان الفلسطينيين والمحتوية على المستوطنات الصهيونية. لم نجد طيلة هذه السنين الحركة الإسلامية تحمل السلاح في وجه السلطة ولم نعهدها حريصة على الاقتتال الداخلي. وإذا حصل اقتتال فكان بمبادرات فردية سرعان ما كانت تتم محاصرته. فقط السلطة هي التي اتبعت سياسة القمع والزج بالسجون وملاحقة المقاومين الفلسطينيين.

اللاأحادية والأمن الإسرائيلي

من المفضل إسرائيليا وجود طرف عربي يضمن لها أمنها إذا شاءت الانسحاب من أي مساحة تحتلها. تمت تلبية الرغبات الأمنية الإسرائيلية في الاتفاقيات مع الأردن ومصر، واضطرت أن تخرج من لبنان منهزمة على الرغم من محاولاتها لتوفير مظلة أمنية لبنانية. أما بالنسبة لفلسطين، قررت إسرائيل أن تخرج انفراديا دون تنسيق أمني مع السلطة بسبب قناعتها أن السلطة أعجز من أن تحافظ على الأمن الإسرائيلي، وذلك من خلال التجربة.

في هذا السياق، أضع النقاط التالية كتوجهات أمنية إسرائيلية فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني:
أولا: تفضل إسرائيل وفق نظريتها الأمنية ألا تترك فراغا أمنيا إلا إذا أجبرت على ذلك. أي أن إسرائيل تعمل دائما على سد كل الثغرات التي تشك ولو باحتمال ضعيف جدا في أنها تشكل منفذا للإخلال بالأمن الإسرائيلي، وتوظف قدراتها الأمنية سواء الذاتية أو الامتداد الخارجي نحو هذا الهدف. هذا جزء من السياسة الأمنية الإسرائيلية وليس السياسة الأمنية الحزبية. الأمن بالنسبة لإسرائيل غير قابل للمساومة لأن انهياره يعني انهيار الدولة. فقط إسرائيل انسحبت أحاديا من جنوب لبنان تحت الضغط العسكري الذي شكل عبئا أمنيا معقدا لم تستطع تحمله.

ثانيا: عملت إسرائيل وأمريكا على تطوير قيادات فلسطينية عبر السلطة الفلسطينية تكون جاهزة في الوقت المناسب للقيام بدورها بشعارات وطنية. هذا أسلوب نعرفه نحن في الأرض المحتلة تماما ويبدو الحديث فيه غريبا بالنسبة للشارع العربي. من سياسات إسرائيل وأمريكا أنهما تستعملان المال ووسائل الإعلام لدعم أشخاص معينين على الساحة الفلسطينية في ذات الوقت الذي تشبعهم فيه هجوا علنيا. تشن إسرائيل أحيانا هجمة إعلامية ضد هذا أو ذاك بهدف تحسين صورته لدى الجمهور العربي، وفي ذات الوقت تسهل له الحركة والتنقل والحصول على المال. لكن في حال قطاع غزة، هناك صناعة علنية واضحة لقيادات فلسطينية. وقد صرح دحلان مثلا مرارا أن الفلسطينيين قادرون على ضبط الأمن في غزة.

المعنى أن السلطة الفلسطينية ليست بعيدة عن صورة الانسحاب الإسرائيلي. إلا أن المشكلة تتعلق بالثقة في السلطة من ناحية القدرة وليس من ناحية النوايا. أي أن إسرائيل لا تشكك برغبة السلطة الفلسطينية بالوفاء بالمتطلبات الأمنية الإسرائيلية وإنما بقدرتها من النواحي العسكرية والاجتماعية.

لقد حاولت السلطة في السابق، لكن التيار الوطني العام الذي يخيم على الساحة الفلسطينية والأبعاد الاجتماعية لمحاولاتها قد حالا دون تمكنها من فرض الأمن على طريقتها.

ثالثا: لم تتوقف الاتصالات الأمنية بين الأقطاب الخمسة المعنيين بتسريع انعقاد طاولة المفاوضات وهم إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر. إسرائيل وأمريكا تريدان شريكا أمنيا، والأطراف العربية معنية بإخراج الأمور بطريقة تبدو فيها أنها حريصة على المصلحة العربية. وهذه هي المعضلة الكبيرة التي طالما واجهت الجانب العربي. أي أن التنازل عن حقوق العرب والمسلمين لم يكن حقيقة العائق الأكبر أمام الجهات العربية المتعاونة مع إسرائيل وأمريكا وإنما طريقة الإخراج بقيت حتى الآن العائق الذي يصعب تخطيه.

تحدث العديد من الكتاب العرب مرارا وتكرارا عن الدور العربي في المحافظة على الأمن الإسرائيلي، وأن الحل مع إسرائيل لا يمكن أن يتم فلسطينيا فقط. حتى أن قرار مجلس الأمن 242 لا يقيم سلاما بين إسرائيل والفلسطينيين وإنما بين إسرائيل والدول العربية. ولهذا بقي الدور العربي دائما حيويا ولو أنه تراوح بين العلنية والسرية، ذلك لكي تبقى المسؤولية الأمنية مشتركة على المستوى الإقليمي والمحلي الفلسطيني.

رابعا: لا يتوقف الجانب العربي بشقيه الفلسطيني والنظام الرسمي عن التأكيد على استعداده للقيام بمهام الأمن وضبط الناس والتنظيمات في حال انعقاد طاولة المفاوضات أو التوصل إلى اتفاق. فهل يمكن لإسرائيل أن تلقي بهذا الاستعداد في القمامة في حين أن التجربة العربية أثبتت أن الأنظمة العربية أكثر كفاءة من الجهات الأجنبية في قمع الإنسان العربي؟ إنها تستخدم الآن جيوشا عربية لحراسة الحدود ومنع المقاومين العرب من التسلل، وتحقق نجاحا في القيام بالمهام الموكلة إليها، فهل تخرج من غزة الآن أحاديا وتدير ظهرها لمن يمكن أن يكون عونا لها؟

خامسا: يتفوق الطرح الإسرائيلي في الانسحاب من القطاع على خريطة الطريق، ولا يوجد أي منطق يبرر للذين يريدون التفاوض مع إسرائيل رفض المشروع الشاروني. شارون يريد أن يفكك مستوطنات وأن ينسحب، بينما لا تطلب خريطة الطريق تفكيك مستوطنات وتترك مسألة الانسحاب خاضعة للمفاوضات. مشروع شارون يختصر الكثير من الوقت والجهد بينما تتطلب خريطة الطريق العودة إلى المفاوضات. هذا في حين أن المتطلبات الأمنية الشارونية من الجهة أو الجهات العربية التي ستتولى الأمن لن تختلف عن متطلبات خريطة الطريق أو متطلبات أي اتفاق مستقبلي.

سادسا: الولايات المتحدة معنية الآن بتحقيق تقدم على ساحة القضية الفلسطينية للتعويض ولو جزئيا عن إخفاق سياساتها في الوطن العربي. صنعت أمريكا لنفسها الكثير من الأعداء وتريد أن تغير من صورتها التي تزداد بشاعة. إسرائيل وأصدقاؤها العرب يحاولون فقط مد يد العون.

السلطة والانسحاب والتيار الإسلامي

المشكلة حقيقة هي كالتالي: إسرائيل تريد أن تخرج من غزة وتفكك المستوطنات، وهي على اتصال مستمر مع مصر والسلطة والأردن وأمريكا من أجل أن يكون هناك بديل أمني عربي

يرعى لها متطلباتها الأمنية. السلطة جزء لا يتجزأ من الصفقة، لكن شبح حماس واستمرارها في المقاومة يبقى هاجسا كبيرا. حماس قوية في الشارع الغزي وتحظى بتأييد واسع جدا ومن المحتمل جدا أن تكسب أي انتخابات يمكن ترتيبها في القطاع. وإذا وفت حماس بميثاقها فإن المقاومة ستستمر. في هذه الحالة ستكون إسرائيل والسلطة الفلسطينية الخاسرتين. إسرائيل تكون قد انسحبت دون ضمانات أمنية، والسلطة تكون قد تعثرت في تعاونها مع إسرائيل وفقدت مصداقيتها ومصالح رموزها.

ولهذا يتم الاستنجاد بالجانب المصري. إسرائيل معنية بالضمانات الأمنية المصرية لأنه ثبت لها أن السلطة منفردة لم تكن قادرة على الوفاء بالالتزامات الأمنية تجاه إسرائيل، والسلطة معنية بالدور المصري لإقناع حماس من باب الأخوة العربية وحرص مصر على مصالح الفلسطينيين بالتوقف عن المقاومة والتسليم بسلطة السلطة الفلسطينية. تمت محاولات متكررة في هذا المجال سابقا تحت عنوان الحوار الفلسطيني-الفلسطيني في القاهرة ولم يثمر، لكن المعنيين لا يصابون باليأس. أي أن الارتباك حقيقة لا يتأتى من الانسحاب وإنما من التبعات المترتبة عليه فيما يخص أمن إسرائيل ومصالح رجالات السلطة والأنظمة العربية المعنية.

توصلت مصر مع الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق تهدئة، لكنه لم يكن الاستمرار فيها متوقعا لأن إسرائيل لا تتوقف عن اعتداءاتها. هذا ما حصل بالفعل، ووجدت الفصائل المقاومة نفسها محرجة أمام الشعب الفلسطيني وكأنها وقعت في مصيدة الظنون والأوهام. قررت الفصائل بخاصة حماس والجهاد الإسلامي الالتزام بالتهدئة بالقدر الذي تلتزم به إسرائيل. لكن هذا لم يكن ليمر بسهولة بالنسبة للقيادة الفلسطينية بخاصة أن ذلك يفسد عليها محاولاتها تسلم السلطة من إسرائيل. هذا علما أن أي استباك يحصل بين الفلسطينيين ليس سببه عدم قدرة الفصائل على ضبط النفس ولكن لأن الاتفاقيات مع إسرائيل تحمل في داخلها وبوضوح صيغة الاقتتال الفلسطيني.

وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقيات جوهرها أمني، وذلك على نمط الاتفاقيات التي تعقدها إسرائيل مع العرب. تنص اتفاقية أوسلو على التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ونصت رسالة عرفات إلى رابين والتي سبقت الاتفاقيات أنه يتعهد بملاحقة الإرهاب والإرهابيين. أما اتفاقية طابا فقد نصت صراحة بأن على السلطة الفلسطينية أن تلاحق الإرهابيين، وعليها ألا تلاحق عملاء إسرائيل وجواسيسها. وقد ربطت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة التقدم في عملية تسليم مزيد من الأراضي للسلطة الفلسطينية بفاعلية الإجراءات التي تتخذها ضد الفصائل الفلسطينية المقاومة وقادتها وأفرادها. بسبب إجراءات السلطة، منحت إسرائيل السلطة صلاحية إدارة المدن الفلسطينية وفق اتفاقية طابا؛ وبعد أن ثبت أن السلطة حريصة على ملاحقة المقاومين وذلك بزج مئات منهم في السجون، وسعت إسرائيل الصلاحيات لتشمل حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية. وبعدما نشبت انتفاضة الأقصى وأصبحت السلطة غير قادرة على ممارسة الاعتقال والملاحقة، قررت إسرائيل اجتياح المناطق المسماة "أ" وحشرت السلطة في مكاتب غير فاعلة.

لم تخل السنوات الخوالي من اشتباكات. فتحت السلطة النار على المصلين في مسجد فلسطين في مدينة غزة فقتلت 13 وأصابت 250 بجراح خلال ساعتين. أما مساعدو الرئيس ففتحوا النار على قوات السلطة عندما جرت محاولة لاعتقاله. والأمثلة على صدامات محدودة كثيرة.

الآن تقبل السلطة الفلسطينية بخريطة الطريق. تنص الخريطة بوضوح أن على السلطة الفلسطينية تفكيك البنى التحتية للإرهاب، الأمر الذي يعتبر حيويا للانتقال إلى المراحل التالية في الخريطة. وإذا كان للسلطة أن تخفق في ذلك، كما هو حاصل الآن، فإن إسرائيل تبقى متمترسة خلف القضايا الأمنية مستمرة بضرب الفلسطينيين. هذا دون أن تنص الخريطة على إلزام إسرائيل بوقف البناء في الجدار والاستيطان وفتح الطرق وتسريح المعتقلين والامتناع عن العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين.

أتى أبو مازن ولديه ظن أن إسرائيل ستعطيه مهلة للعمل لدى الفصائل لإقناعها بالتوقف عن أعمال المقاومة، لكنه لم يحصل إلا على تهدئة من طرف واحد وهو الفصائل. لم توقع إسرائيل على أي اتفاق يلزمها بمبادلة الطرف الفلسطيني أعمال التهدئة، واستمرت بعملياتها كالمعتاد. وفوق ذلك، أكدت للسيد محمود عباس مرارا إنها لا تقبل بالتهدئة، وإنها لن تكرر تجاربها مع القيادة الفلسطينية السابقة، وإنها تطلب تفكيك البنى التحتية للإرهاب ونزع سلاح الإرهابيين. حاول عباس لدى الولايات المتحدة من أجل تخفيف الضغط الإسرائيلي والقيام بخطوات تجعله أقدر على خوض جدل قوي على الساحة الفلسطينية في مواجهة المقاومين. لم تسعفه أمريكا وأسمعته ذات الكلام الذي يصدر عن قادة إسرائيل.

أمام عباس خيارات: إما أن يضرب المقاومة، أو أن يتخلى عن اتفاق أوسلو ويعيد الشعب الفلسطيني إلى مرحلة ما قبل أوسلو. سيبقى هو تحت الضغط ما لم يضرب المقاومة وربما لا يحصل على أموال لدفع رواتب الموظفين مما يجعله تحت ضغط شعبي متزايد، وإذا ضرب فإنه لن يسلم من الضغط الشعبي والفصائل بما فيها بعض أفراد فصيله. هناك من بين أجهزته الأمنية من يدفع باتجاه المواجهة المسلحة مع الفصائل، لكن الأمر ليس سهلا بسبب قوة حماس والجهاد، وبسبب رفض العديد من شهداء الأقصى لفكرة الحل العسكري. أما جمهور الناس فلن يكونوا راضين عن المواجهة على الرغم من أنهم يريدون رواتبهم آخر الشهر.

على أغلب احتمال، سيختار عباس المواجهة على الرغم من أنه سيبقى ضمن إطار الصدام دون التطوير إلى حرب أهلية. أي سيحاول كسر إرادة الفصائل تدريجيا إن تمكن عسكريا من القيام بذلك، علما أن الفصائل بخاصة حماس والجهاد أفضل تنظيما من أجهزته الأمنية وأعمق انتماء وأشد رغبة في تقديم التضحيات. أما الفصائل فستعمل جاهدة على تجنب الصدام المسلح لأن اهتمامها الأول ليس الاتفاق مع إسرائيل وإنما مقاومة الاحتلال والاستمرار حتى نيل الحقوق الفلسطينية.

الأمر في النهاية لا يتعلق بالنوايا الحسنة والكلمات الإعلامية الطيبة التي تصدر عن مسؤولين وفصائل، وإنما في الأسس الموضوعية للاتفاقيات مع إسرائيل. إسرائيل لن تقبل سلاما مع عربي لا يقبل العمل كحارس على الأمن الإسرائيلي، ولن تقبل مقاومة تعمل في سلطان عربي منحته إسرائيل صلاحيات العمل. أي أن الاتفاقيات تحوي في داخلها الاقتتال الداخلي الفلسطيني وتشترطه، وإذا لم يتسن فإن إسرائيل لن تتوقف عن القيام بكافة أشكال العدوان ضد الشعب الفلسطيني وفصائله المقاتلة. وإذا كان للشعب أن يتجنب الاقتتال فإن عليه رفض الاتفاقيات بالإجماع أو الاستسلام بالإجماع.

في ضوء هذا، لا قيمة للجدل حول من يبدأ إطلاق النار لأن المسألة ظرفية، أما فكرة الاقتتال مبنية. الاتفاقيات مع إسرائيل تصنع التوتر الداخلي الفلسطيني ومن ثم يزداد الاحتكاك غير الودي مما يؤدي إلى فتح النار، وإذا كان للفلسطينيين أن يتخلصوا من التوترات المسلحة بين الفصائل فإن عليهم إلغاء الاتفاقيات، والأفضل لهم أن يقتتلوا مع إسرائيل بدل الاقتتال فيما بينهم.

أعتقد أن الموقف الصحيح يجب أن يركز على كيفية ترتيب الأوضاع الفلسطينية على أسس من النباهة والعلمية وبطريقة تخدم البناء الداخلي الفلسطيني وعملية التحرير. الانصراف إلى انتقاد الانسحاب وتفكيك المستوطنات لا يثير إلا التندر ولا يعبر إلا عن قصر نظر. من المفروض أن يكون الانسحاب موضع ترحيب ودرسا للذين تخلفوا عن مقاتلة الاحتلال ليتعظوا. خرج الصهاينة من جنوب لبنان دون قيد أو شرط ومن المفروض أن يخرجوا من كل الأرض العربية دون قيد أو شرط.

إقامة دولة في غزة

من الممكن إقامة دولة فلسطينية في غزة بعد خروج القوات الإسرائيلية إذا أحسن الفلسطينيون صنعا. الفرصة الآن مواتية جدا، وتحقيقها يتعلق بحسن التدبير. أصر العرب وبالتحديد الفلسطينيون ولو نظريا منذ عام 1967 على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي دون قيد أو شرط من الأراضي المحتلة مما سيمكن الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير، ومن ثم، من إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ها هي إسرائيل قررت الخروج بقرار أحادي تاركة الأرض والناس، ودون أن تضع شروطا مسبقة.

ما دامت الأرض لا تعاني من وطأة الجيوش المحتلة، وشعبها غير مقيد باتفاقيات فإنها بالتأكيد أرض حرة ولشعبها أن يقرر مستقبلها. هذا ليس مجرد منطق نظري وإنما عبارة عن واقع صنعه صمود الشعب الفلسطينية ومقاومته الصابرة. أيقنت إسرائيل مع الزمن أن أعباء احتلال القطاع كبيرة جدا ولا مجال أمامها إلا القيام بتنازلات آيديولوجية متمثلة بأرض إسرائيل الكبرى لصالح واقع ميداني مكلف أمنيا واقتصاديا.

المجال الآن أصبح مفتوحا أمام الفلسطينيين لتشكيل نواة دولة حقيقية ذات سيادة تشكل قاعدة لدولة أوسع مع توسع رقعة الأراضي المحررة. هذا ممكن إن اتفقت الفصائل والقوى الفلسطينية المختلفة في غزة على تشكيل إدارة مؤقتة تمهد لقيام إدارة منتخبة بطريقة حرة بعيدة عن التدخل الأجنبي والضغط الإعلامي المتحيز. هذه الإدارة لن تكون مقيدة باتفاقيات مع إسرائيل، ولن تكون مسؤولة عن الأمن الإسرائيلي أو أمام أي دولة من دول العالم، وستكون حرة في تحديد مساراتها الاقتصادية والثقافية والسياسية وفق إرادة الشعب الفلسطيني. لن تكون مقيدة، على سبيل المثال، بملاحقة الفصائل الفلسطينية التي تقاوم، وغير مضطرة لتغيير المناهج الدراسية وفق الإرادة الإسرائيلية، وغير مكبلة بالأموال الأمريكية، الخ.

من المتوقع أن دولة من هذا القبيل ستكون محاصرة ومخنوقة إلى حد كبير من قبل إسرائيل، لكن الفلسطينيين أمام أمرين: إما دولة حرة محاصرة، أو كيان هزيل يخدم الأمن الإسرائيلي.

كفلسطيني، أختار الدولة المحاصرة وأستمر في العمل على فك الحصار. أما الكيان الذي يقف حارسا على مملكة إسرائيل فيفرط بالحقوق ويلحق الأذى بالقضية، وسيبقى أداة طيعة بيد إسرائيل في مختلف نواحي الحياة.

لكن المشكلة التي تواجه هذه الإمكانية تتمثل في موقف السلطة الفلسطينية التي لا ترى في الخروج الإسرائيلي تحريرا للأرض وتطالب إسرائيل بضرورة التنسيق قبل الانسحاب. حصل أواخر عام 1948 أن أعلن الحاج أمين الحسيني الدولة الفلسطينية المستقلة في قطاع غزة، لكن الحكومة المصرية استدعته إلى القاهرة وحجزته، وقامت قوات مصرية بدخول القطاع واعتقال أعضاء الوزارة واقتيادهم إلى القاهرة. أفسدت الحكومة المصرية قيام حكومة عموم فلسطين. الآن يقوم الفلسطينيون أنفسهم بإفساد إقامة الدولة. يبدو أن حكومات العرب لم ترغب عام 1948 بوجود جهة رسمية فلسطينية تضغط دائما باتجاه المساعدة في استعادة الحقوق الفلسطينية، ويبدو أن السلطة الفلسطينية تنضم إلى النادي. المفارقة بين أداء إدارة فلسطينية حرة في غزة وأداء السلطة الفلسطينية سيكون واضحا وحديا. تلك ستعبر عن إرادة الشعب وستتمرد على الكثير من التعليمات الإسرائيلية والأمريكية، وستعمل على حشد طاقات عربية وإسلامية دعما لمسيرة التحرير التي ستتواصل، وهذه ستبقى أسيرة المصالح الشخصية لقادتها الذين يقيدون أنفسهم باتفاقيات لا يمكن أبدا أن تؤدي إلى قيام دولة حقيقية. تلك ستكون حريصة على أموال الشعب وعلى حسن التوزيع، وهذه ستبقى غارقة بالفساد.

ليس من مصلحة السلطة الفلسطينية أن تقوم إدارة حرة في غزة، وإلا كيف يمكن تفسير تمسك السلطة بالتنسيق مع إسرائيل وهي لم تطلبه أصلا؟ تقول السلطة إنها تتمسك بوحدانية السلطة وعلى الجميع بمن فيهم الفصائل الفلسطينية أن تحترم هذا المبدأ. هنا تضع السلطة سلطتها قبل الوطن وقبل الدولة في منطق عربي تقليدي يقول أن الحاكم أولا وأخيرا حتى سارت الأمة نحو الدمار. وهي أيضا تريد تطبيق مقاييس الاتفاق مع إسرائيل على مقاييس التحرير. لقد نزف الشعب الفلسطيني دما وتضحيات جسام لكي يزرع في إسرائيل قناعة التخلي عن الاحتلال، أما السلطة فقد استهانت بكل التضحيات والدماء النازفة للحصول على اتفاق كان من الممكن لروابط القرى أن تحصل على أفضل منه.

وعليه أرى أنه أمام الفصائل الفلسطينية الآن الاتفاق على تشكيل هيئة قيادية من ثلاث شخصيات فلسطينية غزية مستقلة تقوم على شؤون القطاع اليومية وتحضر لانتخابات حرة من حراب الاحتلال. وعلى الجميع بعدئذ احترام النتائج مع ضرورة احترام حق الشعب الفلسطيني في مواصلة كفاحه نحو استرداد كامل الحقوق.